

دور تغيرات سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق للمدة [2004 – 2020]

The role of exchange rate changes on some macroeconomic variables in Iraq for the period (2004 - 2020)

أ.م. د أحمد عباس عبدالله/المشرف

زينة كمال طه /الباحث

Dr. Ahmed A Abdullah

Zina K Taha

ahmedabas67@uofallujah.edu.iq

cae.zkt@uofallujah.edu.iq

كلية الادارة والاقتصاد/جامعة فلوجة

الكلمات الرئيسية: سعر الصرف، التغيرات الاقتصادية الكلية كالتأثيرات المحلية الإجمالية، التضخم، الانكشاف التجاري، الاحتياطيات الأجنبية، أسعار النفط في السوق العالمية.

Keywords: Exchange rate, macroeconomic changes such as gross domestic product, inflation, trade exposure, foreign reserves, oil prices in the global market).

المستخلص

يهدف البحث الى ابراز الدور الذي تضطلع به التغيرات الحاصلة في سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق طوال المدة (2004-2020) وكيف كان هذا الدور ايجابياً أم سلبياً على استقرار المستوى العام للأسعار في العراق. وقد توصل البحث المذكور الى عدد من الاستنتاجات لعل أهمها لا تتم عملية التبادل التجاري بين دول العالم المختلفة ما لم يكن هناك عملة متفق عليها بين دول العالم المعنية بالتبادل المذكور وهو ما دعى الى ظهور ما يعرف (بسعر الصرف) من أجل تسهيل عملية التبادل المذكور. وقدم البحث عدد من التوصيات التي تصب في مصلحة القائمين على الاقتصاد العراقي وضرورة الأخذ بها أو ببعضها من أجل تلافي المشكلات التي قد تقع وبالنسبة لتأثير على قيمة العملة المحلية في التداولات اليومية ولعل من أهمها وضع مراقبة شديدة على منافذ بيع العملات الأجنبية لا سيما (الدولار) من أجل المحافظة على استقرار سعر صرف الدينار العراقي.

Abstract

The research aims to highlight the role played by changes in the exchange rate on some macroeconomic variables in Iraq throughout the period (2004-2020) and how this role was positive or negative on the stability of the general level of prices in Iraq. The aforementioned research has reached a number of conclusions, perhaps the most important of which is that the process of trade exchange between different countries of the world does not take place unless there is an agreed-upon currency between the countries of the world concerned with the aforementioned exchange, which called for the emergence of what is known as (the exchange rate) in order to facilitate the aforementioned exchange process. . The research presented a number of recommendations that

are in the interest of those in charge of the Iraqi economy and the necessity of adopting them or some of them in order to avoid problems that may occur and as a result affect the value of the local currency in daily trading. Perhaps the most important of them is placing strict control on outlets that sell foreign currencies, especially the dollar. In order to maintain the stability of the Iraqi dinar exchange rate.

المقدمة.

حظي موضوع سعر الصرف على اهتمام الكتاب والباحثين والدارسين انطلاقاً من الدور الذي يؤديه في الاقتصاد ولاسيما ما يتعلق بالسياسة النقدية وعرض النقد والذي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بسعر صرف العملة المحلية اتجاه العملات الأجنبية الأخرى ومدى قوتها الشرائية في السوق المحلية وبحثنا المذكور يسلط الضوء على تغيرات سعر الصرف والدور الذي تؤديه في التأثير على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق كالتضخم والناتج المحلي الإجمالي والانكشاف التجاري والاحتياطات الأجنبية وعليه يمكن القول أن دور تغيرات سعر الصرف ارتفاعاً وانخفاضاً كانت واضحة على بعض المتغيرات الاقتصادية بالنسبة للاقتصاد العراقي طوال المدة (2004-2020)، وهو ما انعكس وبشكل واضح في عدد من السنوات بصورة ايجابية على وضع الاقتصاد العراقي الذي يعاني في الاصل من اختلالات هيكلية بسبب آليه الظروف والاحداث التي مر بها من حروب ومشكلات اخرى.

مشكلة البحث: تأتي مشكلة البحث من خلال الاجابة على التساؤلات التالية:

- هل كان لتغيرات سعر الصرف دوراً في التأثير على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق للمدة (2004-2020).

- هل كان هذا الدور (ايجابياً أم سلبياً) وماهي النتائج التي تحققت عن تلك التغيرات الحاصلة على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية كالتضخم والناتج المحلي الإجمالي والانكشاف التجاري.

أهمية البحث: تأتي أهمية البحث من خلال العنوان الذي يحمله البحث الذي ينص على أن هناك دوراً واضحاً لتغيرات سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق طوال المدة (2004-2020) وهذا الدور قد يكون ايجابياً أو سلبياً .

فرضية البحث: يستند البحث على فرضية مفادها (أن لتغيرات سعر الصرف دوراً كبيراً ومؤثراً على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق).

هدف البحث: يهدف البحث الى ابراز الدور الذي تؤديه التغيرات الحاصلة في سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق طوال المدة (2004-2020).

منهجية البحث: تم اعتماد المنهج نظري – تحليلي – استنباطي (قياسي) لدراسة وتحليل طبيعة وشكل العلاقة بين متغيرات البحث.

المبحث الأول .. الإطار النظري والمفاهيمي لتغيرات سعر الصرف [مفهومه ، أهميته ، وظائفه]

Conception of Exchange Rate

المطلب الأول ، مفهوم سعر الصرف، يعرف سعر الصرف بأكثر من تعريف منها انه يقصد به "عدد الوحدات من عملة معينة الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى" ويركز هذا التعريف على آلية العرض وذلك باعتبار إحدى العملاتين سلعة والثانية ثمناً لها (عبد الحميد، 19:2016). كما يقصد بسعر الصرف عدد الوحدات من العملة المحلية اللازم دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية، وبالإمكان عكس هذا العريف لصالح العملة المحلية بدلالة وحدات من العملة الأجنبية وهذا ما يطلق عليه بسعر الصرف المحلي (خليل، 838:2007) بينما عرفه الباحثان سعر الصرف بأنه عدد من الوحدات المحلية التي يمكن مبادلتها بعملة أجنبية واحدة خلال مدة زمنية محددة.

المطلب الثاني ، أهمية سعر الصرف، (عبدالحق، 10:2000)

1- يعتبر أداة مهمة من أدوات السياسة الاقتصادية التي تؤثر في متغيرات الاقتصاد القومي ومن ثم فهو المؤثر الأول والأخير في التجارة الخارجية بين الدول والمتأثر بها أيضاً.
2- يمكن اعتبار سعر الصرف المرآة التي تظهر بوضوح العلاقة بين الصادرات والاستيرادات لدولة ما سواء كانت منظورة أو غير منظورة ولهذا يمكن القول بأن سعر الصرف يعبر عن مركز الدولة في معاملاتها مع العالم الخارجي إذا ما ترك حراً دون قيود.

3- يعتبر أداة ربط بين الاقتصاد المفتوح وباقي إقتصادات العالم، فيؤدي دوراً بارزاً في قدرة الاقتصاد التنافسية وبالتالي في ميزان المدفوعات وفي معدلات التضخم والنمو الحقيقي.

المطلب الثالث ، وظائف سعر الصرف، لسعر الصرف العديد من الوظائف التي يؤديها في عمليات التبادل التجاري والأنشطة الاقتصادية الأخرى وتتمثل هذه الوظائف بما يلي: (أمين، 26:2013)

1- وظيفة قياسية: حيث يعتمد المنتجين المحليين على سعر الصرف لغرض قياس ومقارنة الأسعار المحلية (السلعة معينة) مع أسعار السوق العالمية.

2- وظيفة تطويرية: أي يستخدم في تطوير صادرات معينة الى مناطق معينة من خلال دوره في تشجيع تلك الصادرات وبالتالي يؤثر سعر الصرف على التركيب السلعي للتجارة الخارجية.

3- وظيفة توزيعية: ذلك لارتباط سعر الصرف بالتجارة الخارجية حيث تقوم التجارة الخارجية بإعادة توزيع الدخل القومي العالمي والثروات المحلية بين دول العالم.

المبحث الثاني ، أنواع سعر الصرف ، وخصائصه ، ونظرياته

المطلب الأول ، أنواع سعر الصرف Nominal Exchange Rate

1- **سعر الصرف الاسمي**، يعرف هذا النوع من اسعار الصرف بأنه سعر عملة ما بدلالة عملة اخرى او سلة من العملات، ويعتمد على الاسعار الجارية ولا يأخذ بنظر الاعتبار مستوى التضخم السائد في

الاقتصاد، وبعبارة أخرى فهو يمثل القيمة الاسمية للعملة بغض النظر عن قوتها الشرائية (قدي، 2005:104)

2- سعر الصرف الحقيقي Real Exchange Rate: يحظى هذا النوع من اسعار الصرف بأهمية كبيرة بين جمهور الاقتصاديين والمهتمين بدراسة القيمة الحقيقية للعملة كونه يأخذ بنظر الاعتبار مستوى الاسعار المحلية ومقارنتها بالأسعار السائدة في اقتصادات الشركاء التجاريين، لذا يمكن تعريفه بأنه عدد الوحدات الاجنبية المطلوبة مبادلتها بوحدة واحدة من السلعة المحلية، فكلما ارتفع المستوى العام للأسعار المحلي مقارنة بمستواه في اقتصاد الشريك التجاري ارتفع سعر الصرف الحقيقي للعملة المحلية والعكس صحيح (الداغر، 2018:302).

3- سعر الصرف الفعّال Active exchange rate: يقصد به الرقم القياسي لاسعار الصرف الفعّالة اذ يعبر عن متوسط حسابي مرجح لأسعار الصرف الفردية والثنائية بين عملة البلد الام وعدد من العملات الاجنبية، اذ يتم اختيار الاوزان لتكون المرآة العاكسة لأهمية العملات الاخرى في التجارة، وعليه فأن هذا النوع من اسعار الصرف يكون متعدد الاطراف، وبعبارة أخرى فهو يمثل سعر سلة من العملات الاجنبية، كل واحدة منها موزونة نسبةً الى اهميتها في التجارة الخارجية مع البلدان المراد ايجاد سعر صرفها (حميدات، 2000:76). الفعّال

4- سعر الصرف الآني والمستقبلي The immediate and future exchange rate

ان الاساس في التمييز بين هذين السعيرين هو الزمن، اذ يعرف سعر الصرف الآني (العاجل) على أنه عدد الوحدات المدفوعة من العملة المحلية لشراء وحدة واحدة من العملة الاجنبية على ان تتم عملية التبادل في الحال، اما سعر الصرف المستقبلي (الآجل) فهو كالسعر الآني لكنه يختلف عنه في ان عملية تسليم العملة المراد شراؤها في تاريخ الحق، واذا ما تم الاتفاق يبقى ذلك السعر ثابتا مهما كانت التغيرات في اسعار الصرف اليومية (Mishkin, 2012 : 424).

المطلب الثاني : خصائص سعر الصرف Characteristics Exchange rate

يتصف سعر الصرف بالعديد من الخصائص وهي كما يلي

1- التحكم: وتعني هذه الخاصية وجود طرف ثالث في العملية بهدف تحقيق الربح، فمثلا عند تحويل الدينار العراقي الى الدرهم المغربي يتم استخدام عملة أخرى هي اليورو في عملية التبادل المذكورة إذ يكون شراء العملة في السوق التي يكون فيها السعر منخفضا وبيعها في السوق التي يكون فيها السعر مرتفعا (يونس، 2007:218) فضلا عن ذلك يوجد في هذه الخاصية أنواعاً أخرى من التحكم فيما يتعلق بتبادل العملات ويمكن اختصار هذه الأنواع بالآتي:

أ- عمليات التحكم المباشر: هي العملية التي تتولد كنتيجة المقارنة بين سعر عملة معينة بدلالة عملة أخرى في مركزين ماليين مختلفين وفي وفق معين.

ب- عمليات التحكيم غير المباشر: هذا النوع من الترجيح يظهر بتواجد ثلاث عملات مختلفة بحيث لا تكون إحدى هذه العملات مستعارة لدلالة إحدى العملات الأخرتين لكنها مستعارة بدلالة عملة ثابتة

والمثال التالي يوضح نوع هذا التحكيم (يونس، 2007:219)

إذا افترضنا وجود ثلاث عملات هي: (الدولار، الجنيه الإسترليني، الين الياباني) ويتم التعامل بها في كل من نيويورك، لندن وطوكيو، مع افتراض أسعار الصرف السائدة في المراكز المالية الثلاث هي:

• (1) جنياً إسترلينياً = (2) دولاراً أمريكياً = (250) ينّاً يابانياً

• (1) دولاراً أمريكياً = (130) ينّاً يابانياً

فعملية المرححة تكون كالتالي: يباع جنيه إسترليني بمقدار دولارين ثم يبادل الدولارين بالين الياباني فيحصل على (260) ينّاً يابانياً، وأخيراً يشتري ثانية جنيه إسترليني بمقدار (250) ينّاً يابانياً وبذلك يربح (10) ين.

ج- عمليات التحكيم على معدلات الفائدة

ينشأ هذا النوع من التحكيم عندما يكون هناك فرق في معدلات الفائدة على عملة معينة في مركزين ماليين مختلفين (الطرش، 2005:102)

2- المضاربة: تتم عملية المضاربة من أجل تحقيق الربح، وتكون إما على ارتفاع الأسعار أو انخفاضها إذ يحقق المضاربون الربح عن طريق التنبؤ عن تغيرات الحاصلة في أسعار الصرف من أسعار العملات المختلفة في المستقبل ويجدون السوق الآجلة وسيلة لتحقيق عملياتهم.

ومن خلال عملية المضاربة يكون التعرض المباشر لأخطار الصرف، إذ يطلق على المضارب الذي يتوقع ارتفاع العملة المعنية بالمضارب على الصعود، أما عن المضارب الذي يتوقع انخفاض قيمة العملة فيسمى بالمضارب على الهبوط في سعر العملة (يونس، 2007:220).

3- التغطية: وفيما يتعلق بعملية التغطية فإنها تتم عن طريق اللجوء إلى عمليات الصرف الآجل وذلك لتفادي الأخطار الناتجة عن تقلبات في سعر الصرف (يونس، 2007:221) إذ يفهم من هذه الخاصية أن على المتعاملين في التجارة الخارجية اللجوء إلى عمليات الصرف الآجلة للحد والتقليل من أخطار الصرف على قيمة عوائدهم بدفوعاتهم بالعملة الأجنبية المتأتية من صفقات التجارة الخارجية.

المطلب الثالث: نظريات سعر الصرف

أولاً: نظرية تعادل القوة الشرائية: تعود هذه النظرية إلى الاقتصادي السويدي (جوستاف كاسل) عندما أصدر كتابه بعنوان (النقود وأسعار الصرف الأجنبية) بعد عام 1914، ويرى كاسل إن سعر أي عملة يتحدد وفقاً للقوة الشرائية لهذه العملة في السوق المحلية مقارنة بقوتها الشرائية الخارجية، أي إن العلاقة بين عملة دولة معينة وعملة دولة أخرى يتحدد وفقاً للعلاقة بين مستويات الأسعار السائدة في كل من الدولتين (Redrigger, 2005:266).

إذ إن سعر الصرف لدولة ما يتحدد من خلال النسبة بين مستوى الأسعار الداخلية مقوماً بالعملة المحلية ومستوى الأسعار العالمية مقدراً بالعملة الأجنبية فإذا افترضنا أن (عبد العظيم، 1988: 46)

: يمثل سعر الصرف R.

مستوى الأسعار المحلية مقوماً بالعملة المحلية. Pa :

مستوى الأسعار العالمية مقدراً بإحدى العملات العالمية. Pb :

وعليه يمكن الحصول على سعر الصرف وفقاً لهذه النظرية:

$$R = P_a / P_b \dots \dots \dots (1)$$

وبصورة أخرى

$$R * P_b = P_a \dots \dots \dots (2)$$

إذ إن منطق هذه النظرية يقول بأن مستوى الأسعار المحلية يتكافأ مع سعر الصرف مضروباً في مستوى الأسعار العالمية ، وكما هو معرف كان قياس مستويات الأسعار يتم عن طريق استخدام فكرة الأرقام القياسية للأسعار ويمكن إيضاح ذلك

$$R_1 = R * P_{a0} / P_{b0} \dots \dots \dots (3)$$

سعر الصرف الجديد R₁:

الرقم القياسي للتغير في الأسعار المحلية P_{b0}:

سعر الصرف القديم R:

الرقم القياسي للتغير في الأسعار العالمية P_{b0}:

وقد تبين من هذه الدراسات أن انحرافات القوة الشرائية عن أسعار الصرف ترجع إلى اختلاف زمن الدورة التجارية في الدولتين، وأن ارتفاع مستوى الأسعار المحلية مقارنة بمستوى الأسعار العالمية في ظل افتراض سعر معين للصرف إنما يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف تلقائياً، وهذا سيؤدي إلى زيادة كل من الاستيرادات والطلب على الصرف الأجنبي، وانخفاض كل من الصادرات وعرض الصرف الأجنبي، وتفترض هذه النظرية عدم حدوث تغيرات هيكلية في الاقتصاد القومي تنعكس على تكاليف الإنتاج (العرض) وأذواق المستهلكين والدخول (الطلب)، وتفترض عدم تدخل الدولة في التجارة الخارجية أي هناك حرية للتجارة الخارجية.

ثانياً، النظرية النقدية في تحديد أسعار الصرف Monetary model of the Exchange Rate

Rate. إلى أن أسعار الصرف إنما تتحدد عندما (Money Approach) تشير النظرية النقدية تتوازن أرصدة كل من الطلب والعرض الخاصين بالعملة الأجنبية ومن المفترض أن عرض النقود في كل دولة إنما يتحدد مستقبلاً من خلال السلطة النقدية أي البنك المركزي في البلد المعني وما يعادله من مسميات في الاقتصادات المختلفة. ومن ناحية أخرى فإن تحديد الطلب على النقود يتوقف على مستوى الدخل الحقيقي في الدولة وعلى المستوى العام للأسعار وعلى سعر الفائدة.

ويلاحظ كذلك أنه كلما كان الدخل الحقيقي والأسعار مرتفعة كان طلب الأفراد ورجال الأعمال للأرصدة النقدية التي يطلبونها من يوم إلى آخر للقيام بمشترياتهم مرتفعاً أيضاً. ومن جانب آخر كلما

كان سعر الفائدة مرتفعاً كلما كانت تكلفة العرض الخاصة بالاحتفاظ بالنقد مرتفعة، وبالتالي فإن طلب النقود يتناسب عكسياً مع سعر الفائدة فكلما كانت اسعار الفائدة مرتفعة كلما قلت الكمية المطلوبة من النقود، فعند مستوى معين من الدخل والأسعار فإن السعر الفائدة التوازني إنما يتحدد بتقاطع منحنيات طلب وعرض النقود في الدولة المعنية (خليل، 2007:890) ولو افترضنا ان سوق الصرف الخارجي في حالة توازن ولو افترضنا أن السلطات النقدية في الدولة زادت من عرض النقود، فسوف يؤدي ذلك في الأجل الطويل الى زيادة متناسبة في المستوى العام للأسعار في تلك الدولة وتدهور في قيمة عملتها، كما تذهب الى ذلك نظرية تعادل القوة الشرائية فعلى سبيل المثال: لو قامت السلطة النقدية في كل من الولايات المتحدة ومصر بزيادة مقدار عرض النقود بنسبة (150%) ولم يحدث اي تغيير في مصر فمن المتوقع ان مستوى الأسعار يزداد بمقدار (10%) وان سعر صرف الدولار يزداد أي تدهور قيمته بنسبة (10%) وليكن مثلاً كان $R=2$ الى $R=2.2$ مع ملاحظة أن هذا سوف يتم ببطء لأن استجابة أسواق السلع والأسعار إنما تكون بطيئة (خضر، 2012:41).

ويلاحظ ان الزيادة في عرض النقود وانخفاض سعر الفائدة سيترتب على ذلك إنه في الولايات المتحدة سيؤثر على الأسواق المالية وعلى أسعار الصرف في الحال و سوف يقود هذا فوراً الى تخفيض قيمة الدولار بنسبة (16%) مثلاً والذي يفوق ويتعدى بكثير نسبة ل(10%) تدهور في قيمة الدولار في الأجل الطويل طبقاً لنظرية تعادل القوة الشرائية ونتيجة لارتفاع مستوى الاسعار في الولايات المتحدة مقارنة بمصر خلال تلك المدة وبالتالي فإن قيمة الدولار ترتفع بنسبة (6%) وذلك لإزالة تجاوز سعر الصرف.

أن التدهور الزائد الذي حدث مباشرة في قيمة الدولار بعد ان زادت الولايات المتحدة من عرضها للنقد من أجل تخفيض سعر الفائدة وبصفة خاصة فإن انخفاض سعر الفائدة في الولايات المتحدة سينتج عنه زيادة في تدفق الاستثمارات المالية في الولايات المتحدة من الولايات المتحدة الى مصر وهذا سيقود فوراً الى تخفيض قيمة الدولار بنسبة (10%) والذي يفوق ويتجاوز مقدار ال(10%) تدهور في قيمة الدولار في الأجل الطويل طبقاً لنظرية تعادل القوة الشرائية ونتيجة لارتفاع الأسعار في الولايات المتحدة مقارنة بمصر خلال الزمن اي عبر مدة من الزمن فإن قيمة الدولار ترتفع بمقدار (6%) وذلك لإزالة تجاوز سعر الصرف (علي، 2015:24).

ثالثاً : نظرية مستوى الإنتاج (النظرية الإنتاجية): يرى أصحاب هذه النظرية أن سعر صرف عملة أي بلد يسير بنفس الاتجاه مع القوى الإنتاجية لذلك البلد بسبب الارتفاع الكبير في حجم وكفاءة الإنتاج لان الزيادة الحاصلة في القطاعات المختلفة لأي اقتصاد بلد من شأنها أن تؤدي الى زيادة حركة رؤوس الأموال الأجنبية الى هذا البلد، الامر الذي ينجم عنه حدوث زيادة في الطلب على العملة المحلية ثم يؤدي الى حدوث تحسن في سعر الصرف المحلي ومن ثم زيادة الصادرات وانخفاض الاستيرادات الامر الذي ينعكس إيجاباً على تحقيق فائض في ميزان المدفوعات .

وقد اكدت هذه النظرية على ضرورة تعويم العملة المحلية بشكل يتناسب مع مستوى انتاج الاقتصاد المحلي في جميع القطاعات وفي حالة انخفاض مستوى الإنتاج مع وجود سعر صرف للعملة مبالغ فيه فإن ذلك يؤدي الى انخفاض الإنتاج والصادرات وارتفاع الأسعار المحلية بسبب التقييم المبالغ فيه لسعر العملة، الامر الذي يؤدي الى حدوث انخفاض في الميزان التجاري ومن ثم يتسبب في حدوث عجز في ميزان المدفوعات، أما عند تقييم العملة بقيمة أقل من قيمتها الحقيقية فإن ذلك يؤدي الى حدوث التضخم أي ارتفاع في أسعار السلع والخدمات المتأتي من زيادة الطلب الأجنبي على تلك السلع، الامر الذي يسهم في حصول زيادة في الميزان التجاري ومن ثم الاسهام في تحقيق فائض في ميزان المدفوعات (عجمية والعقاد، 1979:342).

رابعاً : نظرية تعادل معدلات الفائدة: إن تغير معدل الفائدة له تأثير مباشر على طلب الأصول المالية الأجنبية والتي بدورها تغير سعر الصرف وأول من صاغ هذه النظرية هو (كينز) ومضمون النظرية يركز على أسعار الفائدة في تفسير التغيرات في قيمة العملة بالخارج إذ إن مستوى أسعار الفائدة المطبقة في بلدين مختلفين يجب أن يعكس التغيرات الحاصلة في أسعار الصرف ومنه يكون الاختلاف في معدلات الفائدة لدى البلد يساوي معدل التدهور او التحسن في قيمة العملة تجاه العملات الأخرى. (Guillochon, 1998:182) إن زيادة سعر الخصم في بلد ما من شأنها أن تؤدي الى ارتفاع سعر الفائدة، الامر الذي يؤدي الى زيادة حركة رؤوس الأموال نحو هذا البلد بهدف الاستثمار لأن سعر الفائدة المطبق في هذا البلد هو أعلى منه في البلدان الأخرى وينتج عن ذلك زيادة في الطلب الأجنبي على العملة المحلية ومن ثم ارتفاع سعر صرفها ومن ثم حدوث زيادة في حساب رأس المال ضمن ميزان المدفوعات، الامر الذي يسهم في حصول فائض في هذا الميزان، والعكس يحصل تماماً عندما ينخفض سعر الخصم إذ يؤدي ذلك الى انخفاض سعر الفائدة المحلي ثم زيادة العرض من العملة المحلية وخروج رؤوس الأموال بحثاً عن سعر فائدة مرتفع في الخارج إذ تقل بذلك القيمة الخارجية للعملة المحلية وينعكس ذلك على انخفاض حساب رأس المال ومن ثم يسهم في حدوث عجز في ميزان المدفوعات (قدي، 2005:120).

المبحث الثاني، دور تغيرات سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق للمدة 2004_2020

المطلب الأول : مفهوم المتغيرات الاقتصادية الكلية

إن الاقتصاد الكلي يهتم بالمتغيرات الاقتصادية المتعلقة بالنظام الاقتصادي بشكل عام، بدلاً من وحدات الاقتصاد الجزئي الذي يهتم بالأفراد أو الشركات ويُعد الاقتصاد الكلي أحد أهم فروع علم الاقتصاد والذي يهتم بدراسة أنظمة السوق والظواهر المتنوعة والمهمة الأخرى مثل (التضخم، مستويات الأسعار، الدخل، العمالة، البطالة، معدل النمو الاقتصادي، الناتج المحلي الإجمالي، الدورات الاقتصادية، ميزان المدفوعات، السياسات الحكومية، وغيرها من المتغيرات المتنوعة وذلك فأن دراسة المتغيرات الاقتصادية ستعطي صورة واضحة عن الاقتصاد الكلي في البلد المعني (<http://www.cefp-edu.com/en/Curriculum/Details/50>) وانسجماً مع موضوع البحث

تم اختيار بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية الكمية ذات الأثر المباشر على التجارة الخارجية، فضلاً عن ذلك لابد من توضيح ماهية الاقتصاد الكلي وسياساته وكما يأتي:

1- مفهوم الاقتصاد الكلي: إن الاقتصاد الكلي هو فرع من فروع علم الاقتصاد، والذي يهتم بالمتغيرات الاقتصادية الكلية مثل الناتج المحلي الإجمالي والمستوى العام للأسعار وعرض النقود في التداول ومستوى العمالة والبطالة ورأس المال والصادرات والاستيرادات وغيرها (صخري، 2005: 8-9).

والاقتصاد الكلي هو فرع من فروع علم الاقتصاد الذي يتعامل مع البنية والأداء والسلوك واتخاذ القرارات على المستوى الكلي (بوخاري، 2010: 4). بينما ترى الباحثة بأن علم الاقتصاد الكلي هو ذلك العلم الذي يدرس كل المتغيرات الاقتصادية الكلية التي لها تأثير على النشاط الاقتصادي في البلد المعني كالناتج المحلي الإجمالي والبطالة والتضخم وغيرها.

2- سياسات الاقتصاد الكلي: وهي السياسات التي تنفذها الدولة في محاولة لتفادي الصدمات الاقتصادية الرئيسية التي قد يتعرض لها الاقتصاد في بلد ما مثل الكساد أو بغية تحقيق استقرار الاقتصاد ونموه، ويتحقق هذا من خلال نوعين من السياسات:

أ- **السياسة المالية:** وهي مجموعة من السياسات والإجراءات والتركيبات المتعلقة بالإيرادات والنفقات العامة يتم تنفيذها لتحقيق أهداف الدولة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية أو معالجة المشكلات الاقتصادية كالبطالة والركود وتحقيق الاستخدام الكامل والأمثل للموارد وتوجيهها بشكل يزيد من إسهامها في الدخل والإنتاج وتحديد الأسعار وتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحقيق العدالة في توزيع الدخل (أوكيل، 2017: 4).

ب- **السياسة النقدية:** وهي مجموعة من الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية المتمثلة بالبنك المركزي من أجل تسيير حجم الكتلة النقدية الضرورية لتحقيق أهداف اقتصادية معينة، وتعد السياسة النقدية أداة من أدوات السياسة الاقتصادية الكلية لتحقيق الأهداف ذات الأولوية من حيث آلية العمل وتنظيم حجم الائتمان وتنظيم الأسواق النقدية وتحقيق النمو الاقتصادي (خضير وحمة، 2018: 424). وللسياسة النقدية أهداف عديدة أهمها: (عبد الباقي، 2016: 50). تحقيق الاستقرار في مستوى الأسعار العام.

- تحقيق التوازن بين عرض النقد ومستوى النشاط الاقتصادي.

- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات ودعم قيمة العملة المحلية في التعاملات الخارجية.

- زيادة مستوى التوظيف من خلال زيادة الطلب الفعال وزيادة مستوى الاستثمار.

تحسين الاقتصاد من التقلبات الاقتصادية الدولية.

3- مفهوم النمو الاقتصادي: يُعد مصطلح النمو الاقتصادي مصطلحاً حديثاً نسبياً من حيث النشأة في تاريخ البشرية، فمنذ كانت المجتمعات بدائية كان اهتمامها الوحيد هو الحصول على وسائل العيش والبقاء على قيد الحياة، وقد تزامن ظهور هذا المصطلح مع ظهور الرأسمالية العالمية، إذ أدت التغيرات التكنولوجية المستمرة إلى تراكم رأس المال لاسيما في الدول الأوروبية، مما أدى ذلك إلى تحولات جوهرية في حياة وفكر مجتمعات تلك الدول وجعلها تهتم بتلك الزيادة الحاصلة في

المتغيرات الاقتصادية، لذا فإن مفهوم النمو الاقتصادي مرتبط بالمتغيرات الاقتصادية الكلية، ويقصد به التغير النسبي في الناتج المحلي الإجمالي (الشيخلي، 2019: 24).

4- مفهوم الناتج المحلي الاجمالي، يعرف الناتج المحلي الإجمالي على أنه "مجموعة القيمة النقدية (السوقية) لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة في اقتصاد ما خلال مدة معينة عادة ما تكون سنة"، كما عرف بأنه "يمثل قيمة جميع ما ينتج من سلع وخدمات داخل الحدود الجغرافية للبلد من قبل مواطني البلد أو الأجانب" (سحنون، 2010: 86).

يتصدر الناتج المحلي الإجمالي مفاهيم الاقتصاد الكلي، وذلك لكونه أكثر المعايير شمولاً واستخداماً في حساب معدل النمو الاقتصادي للدولة، ويعرف الناتج المحلي الإجمالي بأنه القيمة السوقية لكل السلع والخدمات النهائية التي ينتجها الاقتصاد المحلي خلال مدة زمنية معينة (صخري، 2005: 2).

5- التضخم: يعرف التضخم بأنه الحركة الصعودية المستمرة للمستوى العام للأسعار والذي ينتج من خلال حصول فائض في الطلب الكلي وزيادته عن قدرة العرض، أو هو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار الذي يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقد وتصبح عاجزة عن أداء وظائفها على نحو كامل (إبراهيم، 2017: 117).

المطلب الثاني، تحليل بعض المتغيرات في الاقتصاد العراقي الحقيقي

1- الناتج المحلي الاجمالي، (GDP)، إن تطور ونمو الناتج بشكل عام يعكس الكفاءة الاقتصادية وتطور مستوى المعيشة في بلد ما ومن ثم كمقياس للرفاهية الاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن ذلك يعد الناتج المحلي الإجمالي من أهم المؤشرات الأساسية التي يتم استخدامها كمؤشرات أخرى لرسم السياسات الاقتصادية وإجراء المقارنات الدولية والمحلية (الجبوري، السعداوي، 2013: 263). وعليه يمكن حساب الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (الحقيقية) وفق المعادلة التالية:

$$\text{الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي} = \frac{\text{الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية}}{\text{المخفض الضمني للناتج المحلي الاجمالي}} * 100$$

من خلال بيانات الجدول (1) المتعلق بمساهمة القطاعات الاقتصادية الانتاجية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي (GDP) في العراق نلاحظ أن هناك أربعة قطاعات أساسية تكونت نسبة مساهمة كل قطاع وفقاً لإمكاناته وقدرته فالقطاع النفطي بلغت مساهمته في الناتج المذكور ما نسبته (57.4%) لعام (2004)، بينما بلغت نسبة مساهمة القطاع الزراعي والصناعي (1.4%، 6.8%) على التوالي للعام نفسه بينما بلغت مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المذكور (34.4%) متجاوزاً بذلك القطاعين الزراعي والصناعي ويقف الى ما بين القطاع النفطي في هذه المساهمة قطاع الخدمات الذي ساهم بنسبة (34.4%) في مجموعها ما نسبته (100%) لعام (2004)، فالقطاع النفطي بلغت مساهمته في الناتج المذكور ما نسبته (57.6%) لعام (2005)، بينما بلغت نسبة مساهمة القطاع الزراعي والصناعي (1.7%، 6.9%) على التوالي للعام نفسه، بينما بلغت مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المذكور (33.8%) متجاوزاً بذلك القطاعين الزراعي والصناعي ويقف الى ما بين القطاع النفطي في هذه المساهمة قطاع الخدمات الذي ساهم بنسبة (33.8%) في مجموعها ما نسبته (100%) لعام

(2005)، فالقطاع النفطي بلغت مساهمته في الناتج المذكور ما نسبته (55.4%) لعام (2006)، بينما بلغت نسبة مساهمة القطاع الزراعي والصناعي (1.5%، 5.6%) على التوالي للعام نفسه بينما بلغت مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المذكور (37.5%) متجاوزاً في ذلك القطاعين الزراعي والصناعي ويقف الى ما بين القطاع النفطي في هذه المساهمة قطاع الخدمات الذي ساهم بنسبة (37.5%) في مجموعها ما نسبته (100%) لعام (2006)، فالقطاع النفطي بلغت مساهمته في الناتج المذكور ما نسبته (55.0%) لعام (2007)، بينما بلغت نسبة مساهمة القطاع الزراعي والصناعي (1.0%، 4.0%) على التوالي للعام نفسه بينما بلغت مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المذكور (40.0%) متجاوزاً في ذلك القطاعين الزراعي والصناعي ويقف الى ما بين القطاع النفطي في هذه المساهمة قطاع الخدمات الذي ساهم بنسبة (40%) في مجموعها ما نسبته (100%) لعام (2007)، فالقطاع النفطي بلغت مساهمته في الناتج المذكور ما نسبته (55.7%) لعام (2008)، بينما بلغت نسبة مساهمة القطاع الزراعي والصناعي (1.5%، 3.4%) على التوالي للعام نفسه بينما بلغت نسبة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المذكور (39.2%) متجاوزاً في ذلك القطاعين الزراعي والصناعي ويقف الى ما بين القطاع النفطي في هذه المساهمة قطاع الخدمات الذي ساهم بنسبة (39.2%) في مجموعها ما نسبته (100%) لعام (2008)، فالقطاع النفطي بلغت مساهمته في الناتج المذكور ما نسبته (43.3%) لعام (2009)، بينما بلغت نسبة مساهمة القطاع الزراعي والصناعي (2.5%، 5.1%) على التوالي للعام نفسه بينما بلغت مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المذكور (49.2%) متجاوزاً في ذلك القطاعين الزراعي والصناعي ويقف الى ما بين القطاع النفطي في هذه المساهمة قطاع الخدمات الذي ساهم بنسبة (49.2%) في مجموعها ما نسبته (100%) لعام (2009)، فالقطاع النفطي بلغت مساهمته في الناتج المذكور ما نسبته (45.4%) لعام (2010)، بينما بلغت نسبة مساهمة القطاع الزراعي والصناعي (2.1%، 5.1%) على التوالي للعام نفسه بينما بلغت مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المذكور (47.3%) متجاوزاً في ذلك القطاعين الزراعي والصناعي ويقف الى ما بين القطاع النفطي في هذه المساهمة قطاع الخدمات الذي ساهم بنسبة (47.3%) في مجموعها ما نسبته (100%) لعام (2010)، فالقطاع النفطي بلغت مساهمته في الناتج المذكور ما نسبته (53.4%) لعام (2011)، بينما بلغت نسبة مساهمة القطاع الزراعي والصناعي (2.8%، 4.4%) على التوالي للعام نفسه بينما بلغت مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المذكور (39.4%) متجاوزاً في ذلك القطاعين الزراعي والصناعي ويقف الى ما بين القطاع النفطي في هذه المساهمة قطاع الخدمات الذي ساهم بنسبة (39.4%) في مجموعها ما نسبته (100%) لعام (2011)، فالقطاع النفطي بلغت مساهمته في الناتج المذكور ما نسبته (50.0%) لعام (2012)، بينما بلغت نسبة مساهمة القطاع الزراعي والصناعي (2.7%، 4.0%) على التوالي للعام نفسه بينما بلغت مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المذكور (43.2%) متجاوزاً في ذلك القطاعين الزراعي والصناعي ويقف الى ما بين القطاع النفطي في هذه المساهمة قطاع الخدمات الذي ساهم بنسبة (43.2%) في مجموعها ما نسبته (100%) لعام (2012)، فالقطاع النفطي بلغت مساهمته في الناتج المذكور ما نسبته (46.2%) لعام (2013)، بينما بلغت نسبة

مساهمة القطاع الزراعي والصناعي (2.3 %، 4.6 %) على التوالي للعام نفسه بينما بلغت مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المذكور (46,8 %) متجاوزاً في ذلك القطاعين الزراعي والصناعي ويقف الى ما بين القطاع النفطي في هذه المساهمة قطاع الخدمات الذي ساهم بنسبة (46.8 %) في مجموعها ما نسبته (100 %) لعام (2013)، فالقطاع النفطي بلغت مساهمته في الناتج المذكور ما نسبته (44.0 %) لعام (2014)، بينما بلغت نسبة مساهمة القطاع الزراعي والصناعي (1.8 %، 4.9 %) على التوالي للعام نفسه بينما بلغت مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المذكور (49,1 %) متجاوزاً في ذلك القطاعين الزراعي والصناعي ويقف الى ما بين القطاع النفطي في هذه المساهمة قطاع الخدمات الذي ساهم بنسبة (49.1 %) في مجموعها ما نسبته (100 %) لعام (2014)، فالقطاع النفطي بلغت مساهمته في الناتج المذكور ما نسبته (31.2 %) لعام (2015)، بينما بلغت نسبة مساهمة القطاع الزراعي والصناعي (1.5 %، 3.3 %) على التوالي للعام نفسه بينما بلغت مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المذكور (64,0 %) متجاوزاً في ذلك القطاعين الزراعي والصناعي ويقف الى ما بين القطاع النفطي في هذه المساهمة قطاع الخدمات الذي ساهم بنسبة (64.0 %) في مجموعها ما نسبته (100 %) لعام (2015)، فالقطاع النفطي بلغت مساهمته في الناتج المذكور ما نسبته (30.1 %) لعام (2016)، بينما بلغت نسبة مساهمة القطاع الزراعي والصناعي (2.0 %، 3.7 %) على التوالي للعام نفسه بينما بلغت مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المذكور (64,2 %) متجاوزاً في ذلك القطاعين الزراعي والصناعي ويقف الى ما بين القطاع النفطي في هذه المساهمة قطاع الخدمات الذي ساهم بنسبة (64.2 %) في مجموعها ما نسبته (100 %) لعام (2016)، فالقطاع النفطي بلغت مساهمته في الناتج المذكور ما نسبته (39.6 %) لعام (2017)، بينما بلغت نسبة مساهمة القطاع الزراعي والصناعي (2.9 %، 2.1 %) على التوالي للعام نفسه بينما بلغت مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المذكور (55,3 %) متجاوزاً في ذلك القطاعين الزراعي والصناعي ويقف الى ما بين القطاع النفطي في هذه المساهمة قطاع الخدمات الذي ساهم بنسبة (55.3 %) في مجموعها ما نسبته (100 %) لعام (2017)، فالقطاع النفطي بلغت مساهمته في الناتج المذكور ما نسبته (45.8 %) لعام (2018)، بينما بلغت نسبة مساهمة القطاع الزراعي والصناعي (1.9 %، 1.8 %) على التوالي للعام نفسه بينما بلغت مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المذكور (50,4 %) متجاوزاً في ذلك القطاعين الزراعي والصناعي ويقف الى ما بين القطاع النفطي في هذه المساهمة قطاع الخدمات الذي ساهم بنسبة (50.4 %) في مجموعها ما نسبته (100 %) لعام (2018)، فالقطاع النفطي بلغت مساهمته في الناتج المذكور ما نسبته (50.5 %) لعام (2019)، بينما بلغت نسبة مساهمة القطاع الزراعي والصناعي (2.3 %، 1.7 %) على التوالي للعام نفسه بينما بلغت مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المذكور (54,5 %) متجاوزاً في ذلك القطاعين الزراعي والصناعي ويقف الى ما بين القطاع النفطي في هذه المساهمة قطاع الخدمات الذي ساهم بنسبة (54.5 %) في مجموعها ما نسبته (100 %) لعام (2019)، فالقطاع النفطي بلغت مساهمته في الناتج المذكور ما نسبته (59.1 %) لعام (2020)، بينما بلغت نسبة مساهمة القطاع الزراعي والصناعي (3.4 %، 1.0 %) على التوالي للعام نفسه بينما بلغت

مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المذكور (36,4%) متجاوزاً في ذلك القطاعين الزراعي والصناعي ويقف الى ما بين القطاع النفطي في هذه المساهمة قطاع الخدمات الذي ساهم بنسبة (36.4%) في مجموعها ما نسبته (100%) لعام (2020).

الجدول (1) نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في العراق بالناتج المحلي الإجمالي (GDP) للمدة (2004-2020)

السنوات	القطاع النفطي%	القطاع الزراعي%	القطاع الصناعي%	قطاع الخدمات%	نسبة المساهمة في (GDP)%
(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	
2004	57.4	1.4	6.8	34.4	100%
2005	57.6	1.7	6.9	33.8	100%
2006	55.4	1.5	5.6	37.4	100%
2007	55.0	1.0	4.0	40.0	100%
2008	55.7	1.5	3.4	39.2	100%
2009	43.3	2.5	5.1	49.2	100%
2010	45.4	2.1	5.1	47.3	100%
2011	53.3	2.8	4.4	39.4	100%
2012	50.0	2.7	4.0	43.2	100%
2013	46.2	2.3	4.6	46.8	100%
2014	44.0	1.8	4.9	49.1	100%
2015	31.2	1.5	3.3	64.0	100%
2016	30.1	2.0	3.7	64.2	100%
2017	39.6	2.9	2.1	55.3	100%
2018	45.8	1.9	1.8	50.4	100%
2019	50.5	2.3	1.7	54.5	100%
2020	59.1	3.4	1.0	36.4	100%

المصدر: بيانات وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديريةية الحسابات القومية لسنوات متفرقة.

بسبب الاختلاف والتفاوت في الظروف التي مر بها الاقتصاد العراقي (قيد البحث) خلال مدة البحث (2004 – 2020) إذ تم تقسيم تلك المدة إلى مرحلتين:

المرحلة الأولى ممثلة بالمدة (2004-2012)

المرحلة الثانية وتشمل المدة (2013- 2020)

1 - تطور الناتج المحلي الاجمالي للمدة 2004 – 2012، يبين لنا من خلال الجدول (2) ان الناتج المحلي الاجمالي شهد عام 2004 زيادة في الإنتاج بالأسعار الثابتة إذ بلغ (101788449) مليون ديناراً، واستمرت هذه الزيادة بنسب متفاوتة حتى عام 2009، إذ بلغ الإنتاج (124659542) مليون ديناراً، إذ سجل الإنتاج تغيراً سنوياً ما نسبته (4.05%)، في بداية هذه المدة دخل العراق منعطفاً جديداً سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، حيث تغير النظام السياسي في العراق، وما تلاه كان تغييراً في كل السياسات التي اتبعت وبالتالي كان هناك تحسن ملحوظ في نمو الناتج المحلي الإجمالي، لاسيما بعد رفع العقوبات الاقتصادية عن العراق عام (2010)، ثم ارتفع الناتج المحلي الاجمالي مرة أخرى خلال الأعوام (2010-2012) بمعدلات نمو متفاوتة.

2 - تطور الناتج المحلي الاجمالي للمدة 2013-2020: أما خلال هذه المدة من عمر الاقتصاد العراقي فقد وصل الناتج بحسب الجدول (2) إلى أعلى مستوياته عام (2013) ليصل إلى (174990175) مليون ديناراً بنسبة نمو (8.64%) وقد انخفض الناتج المحلي الإجمالي إلى (173872800) عام (2014) بمعدل تغير سنوي سلبي (-0.64%) على التوالي، ويعزى هذا الانخفاض إلى الانخفاض الكبير في أسعار النفط، فضلاً عن الأحداث التي شهدتها العراق نتيجة سيطرة المجاميع المسلحة على بعض محافظات العراق وسيطرتها على بعض الحقول النفطية وشهدت الاعوام (2017 و 2018 و 2019) ارتفاعاً في الناتج المحلي إذ بلغ حد أقصى قدره (225058367.9) مليون ديناراً عام (2019) بمعدل نمو سنوي قدره (6.89%)، وتعزى هذه الزيادة في الناتج إلى الارتفاع في أسعار النفط. لكن يلاحظ انخفاض الناتج المحلي الاجمالي إذ بلغ (188112265.8) مليون ديناراً عام (2020) كما هو مبين في الجدول (2) وبذلك فقد انخفض بنسبة (-16.41%) نتيجة الأزمة الاقتصادية الناجمة عن فيروس (كوفيد-19) الذي ضرب العالم وأحدث تغييرات كبيرة وعلى كافة المستويات، لاسيما مع انخفاض أسعار النفط العالمية، تجدر الإشارة إلى أن كمية النفط الخام المنتج انخفضت عام (2020) إلى (1463.4) مليون برميلاً، بعد أن كانت (1674.8) مليون برميلاً عام (2019)، بانخفاض قدره (12.6%)، وكذلك متوسط سعر الانخفاض في برميل النفط خلال هذه المدة من (61.1) دولاراً للبرميل عام (2019) إلى (38.4%) للبرميل عام (2020)، أي بنسبة انخفاض (37.2%) وقد أدى ذلك إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي لقطاع النفط الخام لعام (2020) مقارنة بعام (2019)، إذ انخفض إنتاج قطاع النفط الخام إلى (60795.7) مليون ديناراً عام (2020) بعد أن كان (114386.4) مليون ديناراً عام (2019) بانخفاض قدره (46.9%) (وزارة التخطيط، 2020: 2) وعليه يمكن القول أن هذه التذبذبات في الناتج المحلي الاجمالي (ارتفاعاً و انخفاضاً) ترتبط بالأوضاع السياسية والاقتصادية التي يمر بها العراق والعالم باعتباره جزءاً من المنظومة الدولية يتأثر ويؤثر بكل ما يحصل من أحداث وازمات وغيرها.

2- معدل التضخم (INF) يُعرّف التضخم على أنه الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، أو ان الزيادة في مقدار المال هي التي تؤدي إلى زيادة الأسعار (زكي، 1996: 66).

1- تطور معدل التضخم للمدة 2004-2012: يستدل من الجدول (2) أن الاعوام (2004، 2005) شهدت ارتفاعاً في معدلات التضخم بمعدلات متشابهة بلغت (21.15%)، (27.05%) على التوالي نتيجة زيادة الإنفاق الحكومي. ودعم رواتب الموظفين وتقديم بعض الخدمات، واستمر معدل التضخم في الارتفاع إذ وصل إلى معدلات مرتفعة لم يشهدها العراق منذ النصف الأول من التسعينيات القرن العشرين الماضي إذ بلغت (34.69%) لعام (2006) والسبب في ذلك يعود إلى الإسراع في تنفيذ سياسات الإصلاح الاقتصادي ورفع الدعم عن المحروقات وبعض السلع المدرجة في البطاقة التموينية، فيما شهد عام (2007) انخفاضاً وبلغ معدل التضخم (23.60%)، وذلك بسبب السياسة النقدية التي انتهجها البنك المركزي لاستهداف التضخم ورفع قيمة الدينار العراقي من خلال أسعار الفائدة. شهد عام (2008) انخفاضاً في معدل التضخم بلغ (11.27%) بينما بلغ معدل

التضخم المسجل عام (2009) (7.70%) والسبب في ذلك يعود إلى الأزمة المالية التي أثرت على الاقتصاد العالمي. ثم تراجع التضخم مرة أخرى خلال الأعوام (2010-2012)، وبلغ معدل التضخم عام 2012 (5.71%) والسبب يرجع إلى ارتفاع الاسعار وانخفاض العرض في الداخل والاعتماد عليها إذ تتميز السلع المستوردة بارتفاع أسعارها.

2 - تطور معدل التضخم للمدة 2013-2020: شهد معدل التضخم تطورات واضحة سواء كان ارتفاعاً أو انخفاضاً طوال المدة الممتدة من عام (2013) ولغاية عام (2020) إذ ينتقل تأثير التضخم من الخارج إلى الداخل بسبب السلع المستوردة بارتفاع اسعارها، وهذا ما يعرف بالتضخم المستورد. فقد بلغ معدل التضخم (2.54%) عام (2014) مقابل (1.48%) عام (2013). أي أن معدل (1.06%) من حجم التضخم لهذا العام مؤقت وأن تراجع معدلات التضخم يشير إلى قدرة السياسة النقدية للحفاظ على معدلات منخفضة لمستوى التضخم في حدود مقبولة في ظل الظروف الأمنية المضطربة. فقد شهدت الاعوام (2015 – 2019) انخفاضاً في معدلات التضخم، إذ بلغ معدل التضخم عام (2019) ما نسبته (0.20-%) بسبب مجموعة من المتغيرات الخارجية والداخلية ساهمت في التأثير على معدلات التضخم ، منها أزمة الركود الاقتصادي العالمي وما نتج عنها من انخفاض في معدلات النمو لكافة الأنشطة الاقتصادية، فضلاً عن السياسة النقدية التي تحققت في العراق من خلال الحفاظ على الاستقرار في المستوى العام للأسعار من خلال إجراءات دعم السيولة المحلية واستمرار تحقيق الاستقرار في سعر الصرف من خلال نافذة بيع العملة الأجنبية (البنك المركزي العراقي، 2019: 76). ويشار خلال هذه المدة إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي من (225058367.9) عام (2019) إلى (188112265.8) عام (2020)، وزيادة معدلات التضخم لتصبح (1.00%) عام (2020) نتيجة الإجراءات الحكومية لخفض سعر صرف العملة. إذ بلغ سعر الصرف الدينار العراقي مقابل الدولار (1450) بعد أن كان (1200)، فضلاً عن ذلك انخفض الناتج المحلي الإجمالي بسبب انخفاض مساهمة القطاعات الاقتصادية، لاسيما النفط الذي انخفضت أسعاره في السوق العالمية، وبالتالي صدور قرار منظمة أوبك (OPEC) بضرورة قيام الدول المصدرة للبترول بتخفيض سقف إنتاجها من النفط، الأمر الذي أدى إلى حصول ارتباك في الإيرادات المالية من العملة الأجنبية وعدم قدرة الدولة على تغطية مصاريف الاستثمار والتشغيل في الموازنة وبالتالي اللجوء إلى الاقتراض الداخلي والخارجي من أجل سد النقص الحاصل في الإيرادات التي تدخل الموازنة العامة سنوياً.

الجدول (2): تطور الناتج المحلي الاجمالي ونسبة التضخم في العراق للمدة (2004-2020) (مليون دينار) بالأسعار الثابتة (100=2007)

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة لسنة الاساس 2007	المعدل السنوي للتغيير الناتج المحلي الاجمالي	الرقم القياسي لسعر المستهلك 2007 = 100	INF% معدل التضخم
	(1)	(2)	(3)	(4)
2004	101788449	---	36.4	21.15
2005	103568449	1.74	49.9	27.05
2006	109368369	5.60	76.4	34.69
2007	111455813	1.90	100	23.60
2008	119802041	7.48	112.7	11.27
2009	124659542	4.05	122.1	7.70
2010	132731012	6.47	125.1	2.40
2011	142696722	7.57	132.1	5.30
2012	161066280	12.87	140.1	5.71
2013	174990175	8.64	142.2	1.48
2014	173872800	(-0.64)	145.9	2.54
2015	183616252.1	5.60	148	1.42
2016	193744446	5.51	148.1	0.07
2017	201059363.1	3.77	148.4	0.20
2018	210532887.2	4.71	149	0.40
2019	225058367.9	6.89	148.7	(-0.20)
2020	188112265.8	(-16.41)	150.2	1.00

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الواردة في الجدول (2).
البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث النشرة السنوية لسنوات متفرقة.
*القيم بين قوسين (سالبة).

تم احتساب معدل التغير السنوي وفق الصيغة الآتية:

$$\text{معدل التغير السنوي} = \frac{\text{القيمة في السنة الحالية} - \text{القيمة في السنة السابقة}}{\text{القيمة في السنة السابقة}} * 100$$

3- تطور درجة الانكشاف التجاري في العراق خلال المدة 2004-2020، تعرف السياسة التجارية على أنها مجموعة الأدوات التي تستخدمها السلطات الاقتصادية المعنية في التأثير على مسارات التجارة الخارجية بهدف تحقيق أهداف على المستوى المحلي تخص الاقتصاد الوطني أو الأهداف التي تتعلق بالعالم الخارجي ومن أهم الأدوات التي تستخدمها السياسة التجارية في الاقتصاد هي التعريفات الكمركية او ما يعرف بالقيود الكمركية أو أنظمة الحصص والتراخيص والإعانات التي تخص التصدير (أمين ، 2008 : 147)، وأن آثار السياسة التجارية وانعكاسها على التفاوت في تغييرات سعر الصرف وأثره على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد العراقي والتي يمكن توضيحها من خلال مؤشر الانكشاف التجاري.

الذي يعرف: على أنه من أهم المؤشرات التي تقيس مساهمة بعض الدول في التجارة الخارجية بغض النظر عن القيود المفروضة عليها فضلاً على أن هذا المؤشر يكشف مدى أهمية الصادرات والاستيرادات الى الناتج المحلي الإجمالي فكما كانت قيمة هذا المؤشر كبيرة دل ذلك على أن اقتصاد

البلد أكثر تأثراً بالتقلبات الطارئة التي تصيب الاقتصاد العالمي ويجعله في حالة تبعية للعالم الخارجي وتحسب درجة الانكشاف التجاري من خلال الصيغة الآتية، (الشبيبي، 2008:54):

$$\text{درجة الانكشاف التجاري} = \frac{\text{الصادرات} + \text{الاستيرادات}}{\text{الناتج المحلي الاجمالي}} * 100$$

وتشير بيانات الجدول (3) المتعلق بتطوير مؤشر الانكشاف التجاري للاقتصاد العراقي للمدة (2004-2020) انه بعد عام 2003، شهد الاقتصاد العراقي انفتاحاً خارجياً على دول العالم المختلفة فقام باستيراد العديد من السلع والخدمات والمستلزمات الأخرى التي يفتقد لها السوق المحلي في العراق فبعد مرور عام على الاحتلال الأمريكي للعراق بدأت صفحة جديدة بالنسبة لعلاقة العراق مع دول العالم لاسيما ما يتعلق بالتبادل التجاري فقد بلغت درجة الانكشاف التجاري المذكور (55.8) عام 2004، ليرتفع هذا الانكشاف بعد مرور عام واحد ليصل الى (62.1) عام 2005، ثم سجل ارتفاعاً واضحاً بعد مرور أربعة سنوات ليصل الى (94.2) عام 2008، غير انه انخفض بعد منتصف العام المذكور بسبب الازمة المالية العالمية إذ بلغ (47.0) عام 2008، غير انه عاود الارتفاع مرة أخرى ليصل أعلى درجة إذ بلغت (108.7) عام 2012، بسبب تحسن اوضاع العراق السياسية والأمنية وارتفاع أسعار صادرات النفط في الاسواق العالمية غير ان درجة الانكشاف سرعان ما عادت للانخفاض بعد مرور ثلاثة اعوام لتصل الى (54.9) عام 2016، ثم بعد ذلك ارتفعت لتصل الى (74.5) عام 2018، بعد تحسن وضع العراق الأمني وزيادة معدلات تبادله التجاري مع دول العالم غير ان ما حصل بعد مرور عام على هذا التحسن لم يكن بالحسبان إذ بواذر أزمة عالمية تلوح بالأفق فكانت جائحة كورونا هذه المرة التي أحدثت شكلاً واضحاً في الاقتصاد العالمي مذكراً بأزمة الكساد العالمي الذي أجتاح دول أوروبا عام 1929، وعلى أثر تلك الازمة شهد الاقتصاد العالمي تراجعاً واضحاً ولم يعد هناك تبادل للسلع والخدمات بين دول العالم فانخفضت درجة انكشاف الاقتصادي للعراق الى (58.6) عام 2020، اعتباراً ان العراق جزءاً من المنظومة العالمية يؤثر ويتأثر بكل ما يحصل لهذا العالم من صدمات وأزمات سواء داخلية أم خارجية.

الجدول (3) يبين تطور مؤشر الانكشاف التجاري في العراق للمدة (2004- 2020) (مليون ديناراً) وبالأسعار الثابتة (2007=100)

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة	الصادرات	الاستيرادات	اجمالي التجارة الخارجية (الصادرات + الاستيرادات)	درجة الانكشاف التجاري	معدل التغير السنوي للكشاف التجاري %
(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)
2004	101788449	25877930	30952242	56830172	55.8316	-----
2005	103568449	34881984	29443238	64325222	62.1088	11.24
2006	109368369	45028800	27593563	72622363	66.4016	6.91
2007	111455813	50156729	21060708	71217437	63.8974	(-3.77)
2008	119802041	76662378	36295954	112958332	94.2874	47.56
2009	124659542	46602714	11991508	58594222	47.0033	(-50.14)
2010	132731012	61392104	44271008	105663112	79.6069	69.36
2011	142696722	95298476	48596470	143894946	100.8396	26.67
2012	161066280	116159697	58935674	175095371	108.7101	7.80
2013	174990175	110595408	62150581	172745989	98.7186	(-9.19)
2014	173872800	101952934	54872921	156825855	90.1957	(-8.63)
2015	183616252.1	64006016	50888200	114894216	62.5730	(-30.62)
2016	193744446	51967725	37150695	89118420	45.9979	(-26.48)
2017	201059363.1	72409222	41452106	113861328	56.6307	16.99
2018	210532887.2	108209080	48711252	156920332	74.5348	31.61
2019	225058367.9	102633930	62167341	164801271	73.2260	(-1.75)
2020	188112265.8	58841427	51445616	110287043	58.6283	(-19.93)

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات الواردة في الجدول (3).

البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث النشرة السنوية لسنوات متفرقة.
*القيم بين قوسين (سالبة).

4- الاحتياطات الأجنبية foreign reserves، تعرف الاحتياطات الأجنبية بأنها مجموع العملات الأجنبية والسبائك الذهبية والسندات المودعة لدى البنوك المركزية والسلطات النقدية في البلد المعني. وفيما يتعلق بالعراق فقد سهل على البنك المركزي بالحصول على العائدات النفطية المرتفعة في بعض الاعوام في تكوين احتياطاته الأجنبية إذ تدخل الإيرادات العامة من العملة الأجنبية المتأتية من خلال مبيعات النفط في الاسواق العالمية الى البنك المذكور وإلى وزارة المالية بعد ان يتم استقطاع ما نسبته (5%) كتعويضات الحرب لدولة الكويت، فضلاً عن معالجة أزمته الداخلية والديون الخارجية المترتبة عليه ويمكن ان تنقسم الإيرادات المتأتية من النفط الى قسمين:

الاول: استيرادات الحكومة ومتطلباتها بصورة مباشرة، الثاني: ما تبقى الى البنك المركزي ليستخدم في تمويل استيرادات القطاع الخاص عن طريق نافذة العملة مقابل الحصول على الدينار العراقي لتمويل نفقاتها العامة، وما يتبقى منه يتم اضافته الى الاحتياطي لدى البنك المركزي، إذ انتهج البنك المركزي بعد عام (2003) سياسة نقدية تمكن من خلالها إدارة عرض النقد وذلك من اجل المحافظة على المستوى العام للأسعار، وكذلك لتحسين سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي، فقد قام البنك المركزي بتطبيق اسلوب المزادات اليومية ابتداء من 2003/10/4 عن طريق بيع وشراء العملة

الاجنبية مستندا في ذلك الى ما متوافر لديه من الاحتياطات العملات الاجنبية يمكن من خلال هذا الاسلوب التأثير على الكتلة النقدية وضبط نسب السيولة عبر نافذة العملة و التي ستكون من جانبيين هما

1- جانب المشتريات مشتريات البنك المركزي من وزارة المالية ودوائر الدولة المختلفة.

2- جانب المبيعات أي مبيعات البنك المركزي الى المصارف والمؤسسات المالية الوسيطة وكما هو موضح في الجدول (4) ادناه:

فضلاً عن ذلك يبين الجدول المذكور حجم الاحتياطيات الأجنبية الموجودة لدى البنك المركزي العراقي والتي شهدت ارتفاعاً وانخفاضاً طوال مدة البحث (2004-2020)

الجدول (4) تطور مبيعات ومشتريات البنك المركزي للمدة (2004 - 2020) (مليون ديناراً)

بالأسعار الثابتة (2007=100)

السنوات	مشتريات البنك المركزي من وزارة المالية	مبيعات البنك المركزي	الاحتياطيات الاجنبية	الفرق بين المبيعات والمشتريات
	(1)	(2)	(3)	(4)
2004	10402	6108	10109	4294
2005	14930	10462	17846	4468
2006	18110	11175	26158	6935
2007	26700	15980	38375	10720
2008	45850	25869	58958	19981
2009	23013	33992	52224	(-10979)
2010	41004	36171	59263	4833
2011	51003	39798	71119	11205
2012	57004	48649	81312	8355
2013	62000	55678	90097	6322
2014	47515	54463	76973	(-6948)
2015	32450	44304	63435	(-11854)
2016	25653	33524	53106	(-7871)
2017	40355	42201	57893	(-1864)
2018	52229	47133	76017	5096
2019	58851	51127	79918	7724
2020	30730	44080	78293	(-13350)

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات الواردة في الجدول (4).

البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث النشرة السنوية لسنوات متفرقة.

*القيم بين قوسين (سالبة).

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

- 1- لا تتم عملية التبادل التجاري بين دول العالم المختلفة ما لم يكن هناك عملة متفق عليها بين دول العالم المعنية بالتبادل المذكور وهو ما دعى الى ظهور ما يعرف (بسعر الصرف) من أجل تسهيل عملية التبادل المذكور.
- 2- تبين أن الاحتياطات الأجنبية الموجودة لدى البنك المركزي أثرت وبشكل واضح على سعر الصرف والمستوى العام للأسعار طوال المدة (2004-2020) .
- 3- تبين لنا ان ارتفاع معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي كانت نتيجة لزيادة الانفاق الحكومي على بعض الأنشطة الاقتصادية غير الضرورية إذ بلغت نسبة انفاق هي (34.6%) عام 2008.

التوصيات

- 1- التأكيد على دور البنك المركزي من أجل المحافظة على استقرار سعر الصرف الدينار العراقي على أقل تقدير يكون ثابت لمدة زمنية معينة لا سيما بعد حصول البنك المركزي على استقلاله عام (2004) بموجب القرار (56) للعام المذكور بعيداً عن تدخلات الحكومة بنشاطه الاقتصادي والمالي خاصة ما يتعلق (بعرض النقد) .
- 2- وضع مراقبة شديدة على منافذ بيع العملات الأجنبية لا سيما (الدولار) من أجل المحافظة على استقرار سعر صرف الدينار العراقي.

المصادر References

- 1- عبد الحميد، عبد المطلب (2016)، اقتصاديات سعر الصرف وتخفيض وتعويم العملة وحرب العملات، الدار الجامعية – الاسكندرية.
- 2- خليل، سامي (2007)، الاقتصاد الدولي، الكتاب الثاني، دار النهضة العربية، القاهرة.
- 3- عبد الحق، بوعثروس (2000)، أثر تغيير سعر الصرف على الاسعار المحلية، مجلة العلوم الانسانية العدد (35)، جامعة قسنطينة، الجزائر.
- 4- أمين، رشيد (2013)، سياسة سعر الصرف كأداة التسوية الاختلال في ميزان المدفوعات، لبنان.
- 5- قدي، عبد المجيد (2005)، مدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكلون، الجزائر.
- 6- داغر، محمود محمد (2018)، علم الاقتصاد الكلي نظريات وسياسات، دار السيسبان للطباعة والنشر، بغداد.
- 7- حميدات، محمود (2000)، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- 8- يونس، محمود (2007)، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر.
- 9- الطرش، طاهر (2005)، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- 10- عبدالعظيم، حمدي (1987)، سياسة سعر الصرف وعلاقتها بالموازنة العامة، مكتبة النهضة، القاهرة .

- 11- خضر، زاهر عبد الحليم (2012)، تأثير سعر الصرف على المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الازهر – غزة .
- 12- علي، بن قندور (2015)، دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازي في الجزائر للمدة (2004-2013)، أطروحة دكتوراه-(غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.
- 13- عجمية، محمد عبد العزيز، العقاد، مدحت محمد (1979)، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الاولى، دار النهضة العربية، بيروت.
- 14- صخري، (2005)، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الخامسة، الجزائر .
- 15- بوخاري، لولو موسى (2010)، سياسة الصرف الاجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، الطبعة الاولى، مكتبة الحسن العصرية، بيروت.
- 16- أوكيل، حميد (2017) محاضرات في الاقتصاد الكلي مع تمارين ومسائل محلولة، مطبوعة بيدغواجية، جامعة العقيد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر.
- 17- خضير، منعم احمد، حمزة، حارث عدنان محمد (2018)، اثر السياسة النقدية في العراق للمدة (2005 – 2015)، بحث منشور، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد (1)، العدد (41) العراق.
- 18- عبد الباقي، إسماعيل (2016)، إدارة البنوك التجارية، دار غيداء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن.
- 19- الشيكلي، علي عبد الجليل صادق (2019)، قياس وتحليل اثر الودائع الادخارية لدى المصارف التجارية على النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2004 – 2018)، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، العراق.
- 20- سحنون، فاروق (2010)، قياس اثر بعض المتغيرات الكمية للاقتصاد على الاستثمار الاجنبي المباشر – دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.
- 21- إبراهيم، احمد إبراهيم جمعة (2017)، اثر التقلبات في سعر الصرف على ميزان المدفوعات - دراسة حالة العراق- للمدة (2000- 2015)، رسالة ماجستير، جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، السودان.
- 22- الجبوري، بتول مطر عبادي، السعداوي، سعاد جواد كاظم (2013)، السياسة المالية ودورها في الاقتصاد العراقي للمدة (1991 – 2009)، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (15)، العدد (2).

-
- 23- الشبيبي، احمد صدام عبد الصاحب(2008)، العلاقة بين الانكشاف التجاري والتجارة البينية في دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة بحوث اقتصادية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، العدد(14).
- 24- امين، هجير عدنان زكي(2008)، الاقتصاد الدولي، دار الفكر، الطبعة الأولى، دمشق.
- 25- زكي، رمزي(1996)، التضخم والتكيف الهيكلي في الدول النامية، دار المستقبل العربي، القاهرة.
- 26- البنك المركزي، التقرير الاقتصادي القومي، لسنوات متفرقة المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، بغداد
- 27- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء مديرية الحسابات القومية، مجاميع إحصائية متفرقة.
- 26-Redriger Porbush,(2005) ‘exchange rate and inflation the ill press’ combriage usa.
- 27-Guluochon,Bernard(1998), Economie International edition, Dunod, Paris.